

فوق الطاولة

د. سعد بساطة

«فوت علينا بكرة».. في السخرية من البيروقراطية

تسابق بلدان العالم في جذب الاستثمارات إليها؛ بتقديم الإغراءات والتسهيلات كافة؛ ويخطئ البعض باعتبار بالدرجة الأولى سهولة وسرعة «المعاملات الورقية»؛ وهي ما اصطلح على تسميته «البيروقراطية».

لجان تنتقب عنها لجان؛ واجتماعات لا تنتهي؛ وبطء السلكة في المعاملات؛ ولا اعتبار للزمن؛ وموظفون كأنما وجدوا لتعقيد الأمور؛ لالحل المشاكل وتسهيل المعاملات. هناك قول مفاده: إذا أردت أن تبثح عن أصول الفساد؛ فهو يمكن في قوانين بالغة التعقيد؛ وتطبيق تعجيزي من موظفين فاسدين وغير أكفاء!

أبلغني مصدر موثوق أنه كان بصدد تحضير حصر إرث؛ حاشية من علان؛ ولكن الخاتمة كانت القشة التي قصمت ظهر العير؛ أمر الموظف ضمن طلباته التعجيزية أن تحضر «بدع» أمامه للتوقيع؛ وهنا أبلغه صاحبنا؛ أنه من المستحيل إحضارها؛ فهي ترقد في سكون في التربة؛ يبدأ عن ضوضاء الموظفين وهممة المراجعين وسيل الأوراق الذي لا يكاد ينتهي!

لم يجد صانعو فيلم «الإرهاب والكتاب» أفضل من مبنى مجمع التحرير (بالقاهرة) لتجسيد معاناة المواطنين مع الروتين؛ موظفون غائبون، ومكاتب خاوية، وملفات مكدسة، وآخرون مشغولون بأشياء كثيرة ليس من بينها العمل. طلبات لا تنتهي بين طوابع وأختام وتوقيعات، لكل منها رحلة طويلة، وختامها انتظار مضى!

وأصبحت العبارة الشهيرة «فوت علينا بكرة»؛ رمزاً لتعطيل مصالح المواطنين في المؤسسات الحكومية، وتعبيراً عن تعنت الموظفين وتمسكهم بالروتين والبيروقراطية إلى أقصى درجة.

وبينما ينتقد مسؤولون ما يعتبرونه مبالغة في تصوير البيروقراطية والروتين، يقول صانعو السينما أنهم يفتقرون صورة واقعية للمواطن والموظف نفسه أحياناً.

أفلام كثيرة قدمت صورة للبيروقراطية الحكومية وتعنت الموظفين، كنا نعتقد أنها تبالغ؛ ففوجئ من مر بالتجربة؛ أنها فعلاً تبالغ؛ ولكن في تخفيف صورة الألم الحقيقي للمراجع؛ الذي يجند نفسه شهراً لتابعة معاملة ساذجة استطاع الكاتب أحمد رجب رسم صورة كوميدية ساخرة لظاهرة البيروقراطية والروتين في المصالح الحكومية وتكثير الموظفين بطلبات لا تنتهي، في «الوزير جاي» عام ١٩٨٦، واتسم بالجرأة في معالجة القضية. فهو يسلط الضوء على تقاسم الموظفين عن أداء مهامهم، فهم يغادرون المصلحة الحكومية لعضة أعمال أخرى، على حين يكفون موظفاً سابقاً - يسعى إلى الحصول على معاش - بإنجاز أعمالهم. تتعطل مصالح المواطنين بسبب غياب موظف يتضح أنه توتي، وعلى الرغم من مشاركة الكثير من المصلحة في جنازته، فإنهم يتمسكون بالروتين الذي يمنحهم تعيين بديل، وذلك لغياب الأوراق الرسمية التي تثبت وفاته، ويوقعون عليه عقوداً إدارية، وتبلغ نزوة الكوميديا المسأوسية حين تصل أخبار الإفساد وتعطيل مصالح المواطنين إلى الوزير المسؤول، الذي أدلى بتصريح للصحف، فيقرر زيارة المصلحة، وبدلاً من إصلاح حال المصلحة، يقرر مسؤولوها خداع الوزير واستحجار ممثلين مغرورين (كومبارس) لئلا أدوار الموظفين والمواطنين.

أختم مقال الموضوع بهذه الحادثة التي جرت معي شخصياً؛ فقد كنت في مؤتمر لتنشيط الصناعة - قبل سنوات الأزمات - في العاصمة البلجيكية بروكسل؛ وضمن محاضرات الندوة؛ التي تدعو لتخفيف الروتين؛ فآختر مندوب إحدى الدول بأن الترخيص لمشروع استثماري يتم في بلاده في نصف يوم؛ فقام مندوب دولة أخرى ليبيدي قائلاً: إن الترخيص في بلده يستغرق «ساعة واحدة»؛ وهنا أخذني التفكير في مشاريع «النادفة الواحدة» لدينا؛ وما يخفي خلفها من نوايا! أهذا؟

ساعات التقنين تزداد والأفق «الكهربائي» المستقبلي.. ضبابي

عضو مجلس الشعب لـ«الوطن»: دور «الكهرباء» حالياً تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة في توزيع الطاقة المتوافرة و«تركوا الأمور لله»



عبد الهادي شباط

يبدو أن العلاقة بين الكهرباء والإغراءات والتسهيلات كافة؛ ويخطئ البعض باعتبار بالدرجة الأولى سهولة وسرعة «المعاملات الورقية»؛ وهي ما اصطلح على تسميته «البيروقراطية».

ويبدأ ذلك عبر محاولة «الوطن» للتواصل مع العديد من المعنيين في قطاع الكهرباء للاطلاع منهم على واقع إنتاج الكهرباء وتوزيعها وبرامج التقنين ووجهة هذه البرامج وما مصادرها لكن الكثير من هواتف المعنيين كانت مغلقة أو خارج التغطية في حين فضل عدد منهم عدم الرد على الاتصالات الهاتفية، وهو ما دفعنا باتجاه التواصل مع أعضاء من مجلس الشعب لمعرفة إن كان لديهم جديد أو معلومات خاصة عن واقع الكهرباء وهو ما كان يخالف الاتصالات التي أظهرت أن حالهم لا يختلف عن المواطنين وليس هناك أي معلومات خاصة بواقع الكهرباء.

حيث بين الدكتور صفوان القريب عضو مجلس الشعب أن ساعات التقنين وصلت لأكثر من ٢٢ ساعة في بعض المناطق مرجحاً أن تكون المعطيات لدى وزارة الكهرباء مع خروج ٢٥ بالمئة من توريدات الغاز التي كان يتم الحصول عليها

بجدته يوماً من الغاز لأكثر من مليون متر مكعب

وحسب الأرقام الأخيرة التي بحوزة «الوطن»، فقد انخفضت كميّات توليد الطاقة الكهربائية لتقنين في الأيام وربما الأشهر المقبلة ودور وزارة الكهرباء، التي تظهر أنها تتجه إلى توزيع أعباء التقنين بين مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والمنزلية وغيرها للحفاظ على حالة توازن في معدلات التقنين وتحقق أكبر قدر من العدالة للطاقة الكهربائية المتاحة عبر التوليد في الظروف الحالية.

بحاجته يوماً من الغاز لأكثر من مليون متر مكعب وحسب الأرقام الأخيرة التي بحوزة «الوطن»، فقد انخفضت كميّات توليد الطاقة الكهربائية لتقنين في الأيام وربما الأشهر المقبلة ودور وزارة الكهرباء، التي تظهر أنها تتجه إلى توزيع أعباء التقنين بين مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والمنزلية وغيرها للحفاظ على حالة توازن في معدلات التقنين وتحقق أكبر قدر من العدالة للطاقة الكهربائية المتاحة عبر التوليد في الظروف الحالية.

انخفاض مبيعات الذهب نتيجة تقلبات الأسعار

جزماتي لـ«الوطن»: أجرة الصياغة تحدد في الأسواق ووصلت إلى ٤٥ ألف ليرة للغرام



علي محمود سليمان

بين رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات بدمشق غسان جزماتي أن سبب ارتفاع سعر الذهب محلياً تأثره بالارتفاع السعر العالمي الذي يحدث نهاية كل ستة نتيجة إقبال الشركات العالمية على شراء الذهب لتغطية الحسابات، وبالتالي يزداد الطلب العالمي، حيث وصل سعر أونصة الذهب عالمياً إلى ١٧٧٥ دولاراً ما أدى إلى وصول سعر الذهب المحلي إلى ٢٦٦ ألف ليرة.

وأوضح جزماتي في تصريحه لـ«الوطن» بأن المبيعات انخفضت في الأسواق نتيجة تقلبات الأسعار والخوف من استمرار ارتفاع السعر فتجمد الزبائن عن الشراء في هذه الحالة كي لا يتعرضوا للخسارة إن عانت الأسعار للانخفاض، مشيراً إلى أن كميّات الذهب المدومج التي تدخل في تصنيع الذهب المنخفضت عن ٢ كيلو غرام ذهب يومياً، مع انخفاض واضح في حالات الشراء من الزبائن عما كانت عليه سابقاً.

ولفت جزماتي إلى أن أجرة صياغة غرام الذهب وصلت لحوالي ٥٥ ألف ليرة سورية نتيجة ارتفاع تكاليف الصياغة على الصاغة، حيث إنهم يشترطون أسطوانات الغاز بسعر يزيد على ١٥٠ ألف ليرة، إضافة إلى ارتفاع أسعار باقي المواد الداخلة في الصياغة ومنها عيوقة مادة الروديوم التي تدخل في تكوين الذهب الأبيض، حيث وصل سعرها لقرابة ١٢ مليون ليرة وهي يسعة لا تزيد على ١٠٠ ملم، وارتفع سعر علة التقويم وهي تستخدم لتبخيش الذهب لأكثر من ١٥ ألف ليرة سورية وقد كانت سعرها ٤٠٠ ليرة.

موضحاً بأن أجرة الصياغة تحدد ضمن السوق وبحسب متغيرات التكلفة وليست مقررة من

وأشار رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات إلى أن الموسم كان جيداً خلال العام الحالي ٢٠٢٢ مقارنة مع العام السابق مؤكداً تقيد محلات الصاغة بالتسيرة الصادرة عن الجمعية مع المتابعة اليومية إن كان برعاية الأسواق أو بالتواصل مع المواطنين لتأكد من شرائهم الذهب بتسيرة الجمعية، موضحاً أن الذهب الخام مستمر بالدخول إلى الأسواق عن طريق التجار وخاصة عن طريق دبي وبيروت من دون معرفة الكميات التي تدخل كونها تذهب مباشرة إلى محلات الذهب وورش التصنيع.



في الملتقى السوري الإيراني في «كيش» الإيرانية

درويش لـ«الوطن»: إنشاء طيران مباشر بين دمشق وجزيرة كيش مركز تجاري دائم لدخول البضائع السورية وتوقيع عقود لتصدير منتجات سورية



هنا غانم

أثمر اللقاء السوري الإيراني الذي عقد مؤخراً في طهران ضمن فعاليات الملتقى الاقتصادي السوري الإيراني المقام في جزيرة كيش الإيرانية ومعرض البيع المباشر(صنع في سورية) تشكيل لجنة مشتركة بين سورية وإيران يتم من خلالها تقديم كامل الدعم للمنتجات السورية والإشراف على بيعها وتسويقها في جزيرة كيش وكل المحافظات الإيرانية الأخرى.

هذا ما أكدته لـ«الوطن» رئيس الغرفة التجارية السورية الإيرانية فهد درويش موضحاً أنه تم الاتفاق على تأسيس مركز تجاري دائم وليس مؤقتاً لدخول البضائع السورية يضم تجاراً وصناعيين ورجال أعمال من البلدين لبيع وتصدير المنتجات السورية بالحملة وبالفرق في جزيرة كيش الأمر الذي له جدوى اقتصادية كبيرة.

وتم توقيع العديد من العقود بين البلدين ولاسيما عقود زيت الزيتون وتم أخذ عينات منه ومن صابون الغار ذي التوعية العالية والمنافسة من حيث السعر والجودة، والحلويات العربية وبعض المنتجات النسيجية والبسة الأطفال والأغذية وغيرها من المواد التي لاقت قبولاً كبيراً من الجانب الإيراني.

وأوضح درويش أن هذا الملتقى يحمل الكثير من التفاؤل بزيادة التبادل التجاري بين البلدين باعتبار أن جزيرة كيش الإيرانية

عبارة عن مركز تسوق وعبور لدخول المنتجات السورية إلى الأسواق الإيرانية، وقد تم الاتفاق على أن تكون الرسوم الجمركية وأجور الشحن لانتاجوز ١ بالمئة إيران أم خط من شركات الطيران السوري وتتعلق بالجزء المالي.

والأهم حسب درويش أنه تم الاتفاق على أن يكون هناك خط طيران مباشر بين سورية وجزيرة كيش السياحية الإيرانية لتبادل

الزيارات الأمر الذي يشجع حركة التبادل التجاري بين البلدين باعتبار أن السياحة هي جزء من التجارة وتعمل القطاع الاقتصادي وهي دعوة من الجانب الإيراني وتم الحديث عن فتح خط مباشر سواء من الشركات السورية والإيرانيين حيث تشكل رحلات سياحية متبادلة بين إيران وسورية لزيارة المحافظات والتعرف على احتياجاتها من مختلف السلع.

وأكد درويش أن الملتقى أتاح فرصة حقيقية كبيرة للتعريف بالمنتج السوري وإيجاد أسواق جديدة لتصريفه وتأمين القطع الأجنبي للدولة كما أنه أوجد حالة تقاعلية بين التجار والمستثمرين ورجال الأعمال والاقتصاديين السوريين والإيرانيين حيث أبدى التجار ورجال الأعمال تفاؤلاًهم بأهمية افتتاح مركز دائم للتسوق وهو من وجهة نظرهم أفضل من إقامة معارض دورية

السواس: التموين وضعت الحرفيين على «الرف»

وتصدير الألبان والأجبان مستمر لكن بكميات محدودة

رامز محفوظ

وفي محال بيع الألبان والأجبان متراوح بين ٢٢٠٠ و ٣٠٠٠ ليرة وكيلا الجبنة البلدية بـ ١٨ ألفاً واللبنية بين ١٢ و ١٦ ألف ليرة، لافتاً إلى أن التفاوت في السعر بين محل وآخر سببه البعد عن مركز الإنتاج أو المعمل.

وعن وعمود وزارة التجارة الداخلية بوضع تسعيرة جديدة للألبان والأجبان وأسباب التأخر في إصدارها أوضح السواس أنه للأسف الشديد مديرية التجارة الداخلية بدمشق تضع الحرفيين على الرف ولا تهتم أبداً بموضوع إصدار نشرة أسعار جديدة، لافتاً إلى أنهم يرسلون بيانات تكلفه بشكل مستمر ودايم إلى مديرية التجارة الداخلية لكن لا حياة لمن تتادي.

ولفت إلى أن عدم إصدار نشرة أسعار تموينية جديدة يعرض حرفي الألبان والأجبان للمساولة والقوة وتنظيم الضبوط بحق، مبيّناً أن دوريات التموين إلى حد متساولة مع الحرفيين لأنها تعلم الواقع وعدم إصدار تسعيرة محددة لكن أحياناً يتم تنظيم ضبوط بحق الحرفيين ومحال البيع وهذا الأمر فيه ظلم للحرفي، مشيراً إلى أن آخر تسعيرة صدرت بتاريخ ١٧ نيسان وحتى الإضرابات والعراق بدأت ترغب باستيراده من تركيا والأردن ومصّر أكثر من سورية.

أسبوعين ونحن طالبنا أكثر من مررة أن تصدر نشرة الأسعار عن الجمعية ومديرية التموين بدورها تصدق عليها لكن لم يتم الرد على ذلك وبالمنطق يجب أن تكون الجمعية هي المسؤولة عن التسعيرة باعتبارها الأكثر معرفة بالواقع، مبيّناً أن أعضاء الجمعية بصدد عقد اجتماع قريب مع مدير التجارة الداخلية بدمشق من أجل مناقشة موضوع التسعيرة وتنمّن أن تصل نتيجة.

وبالنسبة للإنتاج بين أنه منذ نحو أسبوعين انخفض إنتاج الحليب بنسبة ٤٠ بالمئة باعتبار أنه خلال هذه الفترة من فصل الشتاء معظم المربين يقومون ب«تششيع» الأبقار من أجل تجهيزها للحمل.

هذا الأمر اعتبره أحد أصحاب المصانع المعروفة في دمشق أنه ما زال عابداً وضمن حده الطبيعي، إذ يذكر أن الإنتاج من المصانع المحلية جيداً وخصوصاً في حلب، مبيّناً أن باقي المصانع غير المهمة يكدأ يخلو فيها المهني من زبائنه، وخاصة تلك التي تكون ضمن أوقات الدوام والعمل، متوقفاً وحسب خبرته الطويلة في المجال على حد تعبيره، إذ يتضاعف عدد الزبائن خلال المبيعات الدور الثاني من المونديال، وأضاف: إن هذا الضغط بالزبائن يشكل خسائر كبيرة لأصحاب المصانع

وجه ساعات انقطاع الكهرباء الطويلة التي ترتب عليها تشغيل المولدات لتخديم الزبائن وإشغال الشاشات، ومع ذلك لا يستطيعون فرض أجور أعلى لقاء ذلك، معتبراً أن الحسارة هذه تعد أفضل من التوقف عن العمل وإغلاق المهني بشكل كامل.

وأشار إلى أن هذا المونديال هو الموسم الثاني منذ، حيث يشترى أصحاب الزبائن في هذا العام تكاد تكون شبه معدومة مقارنة بالمواسم السابقة، حيث كانت الطاولة تملأ بالزبائن، لافتاً إلى أنه لم يختلف حجم المبيعات بالنسبة له مقارنة بالمونديال السابق.

المونديال.. زيادة الإقبال على شراء

«البطاريات» والمطاعم تزدحم بالمشجعين

جلنار العلمي

يصل إلى ٢٠ ألفاً للشخص الواحد في المباراة الواحدة، وهذا ما يشكل عبئاً مالياً على المواطن الذي سيضطر لدفع مبلغ يصل إلى نحو ١٢٠ ألف ليرة في حال شاهد مباريات فقط في الأسبوع، معتبراً أن طقوس المونديال اختلفت وأصبحت أقل حساساً بسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة بشكل عام، متابعاً: «إذا فإن المقاهي التي يكثر فيها الزبائن هي المقاهي الشعبية التي تقل أسعارها عن غيرها».

وبالتنقل إلى سوق الكهرباء في المزة بدمشق، جالت «الوطن» على محال البطاريات حيث أكد أحد التجار أن حركة السوق ازدادت في الأسبوع الأخير قبل المونديال إلى ٧٠٠٪، لكن البطارية تعد خياراً أفضل من ارتداء المقاهي بالنسبة لمن يمتلك منها، في حين أشار تاجر آخر إلى أن الحركة كانت في وضعها الطبيعي قبل المونديال ولكنها انخفضت خلال الأسبوع الأول منه لتصل إلى ٢٠٪ فقط، معتبراً أن هذه المباريات تسببت بجحود في الأسواق سيئاً إلى نحو الشهر.

فما اعتبر تاجر آخر من الجمود في الأسواق لا يتعلق بالوضع الاقتصادي للمواطن فحسب وإنما عائد إلى عدم وجود بطاريات في الأسواق بسبب ضعف التوريدات، وقرب انتهاء أعمال البطاريات الموجودة نتيجة تأخر وصولها إلى المحال.

أما المظهر الثالث من مظاهر المونديال، فقد تجلّى في شراء القمصان الرياضية من محال الألبسة، حيث يبدأ سعر القمصان من ٢٥ ألف ليرة، مع ذلك أكد أحد أصحاب المحال في دمشق أن الإقبال على الشراء استمر منذ منتصف الشهر الحالي وما زال مستمراً خلال المباريات في الأسبوع الأول، معتبراً أن هذا الأمر يتعلق بالوضوء والتقليد بين الأصدقاء والالتقاط الصور حتى إن كان الزبون سيشاهد المباراة في منزله.

بائع آخر، أشار إلى أنه كان يبيع قبل بدء المونديال نحو ستة قمصان في اليوم، أما مع بدء المباريات فقد ازداد حجم المبيعات إلى نحو ١٣ قميصاً في اليوم للذكور والإناث معاً، معتبراً أن المونديال يعتبر موسماً كبيراً للمواسم كالألعاب مثلاً، حيث يشترى أصحاب المحال ألعاباً رياضية لتلبية ما يتطلبه الزبائن، لافتاً إلى أنه لم يختلف حجم المبيعات بالنسبة له مقارنة بالمونديال السابق.